الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/تموز ١٩٥٤م

لن تعود عزة المسلمين إلا بعودة الخلافة،
وعندها يقود الخليفة جيشاً لنصرة امرأة أهانها رومي فيقضي عليه ويفتح بلده مسقط رأسه. هكذا تعود عزة المسلمين بأن يقوم رجال هانت عليهم الدنيا وملذاتها وتطلعوا إلى ما عند الله القوي العزيز، فيزيلوا حكام الملك الجبري، ويعبر هؤلاء الرجال بالأمة بعد أن يوفقهم الله، إلى دولة العز والمجد والكرامة، دولة الخلافة الثانية، فتزيل كيان يهود وتقطع أيدي أمريكا وباقي الكفار المستعمرين عن المنطقة الإسلامية، فتجعلها عليهم حراماً إلى يوم الدين، وعندها تردد مآذن المساجد مرات ومرات قوله تعالى ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية إحكام للقبضة الأمريكية على الأوضاع في السودان ...٢
- فرنسا تضيق ذرعاً بالإسلام والمسلمين! ...٢
- إفساد المؤامرات السياسية لا يقل أهمية عن إفشال عمليات التسليم والاستلام العسكرية ...٣
- بقانون التحول الديمقراطي أمريكا تهدم قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب مبنىً ومعنىً ...٤
- تونس الأزمة المتوارثة – الجزء الأول ...٤

/raiahnews @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٨ من جمادى الأولى ١٤٤٢هـ الموافق ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣١٨ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

النفاق والغباء السياسيان من مُستلزمات التبعية السياسية

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

التبعية السياسية لها سمات ومُقوّمات كما لها مُستلزمات ومُكمّلات، وتتركز هذه العناصر في الطبقة الحاكمة وفي الوسط السياسي المتحالف معها، وإذا كانت موالاة الأجنبي والعمالة للدول الكبرى وخيانة الشعوب وعشق السلطة من أبرز سمات ومُقومات التبعية السياسية، فإن النفاق والغباء السياسيين هما من أبرز مُستلزماتها ومن أهم مُكمّلاتها.

ولو أخذنا أمثلة حيّة وحديثة على النفاق والغباء السياسيين لوجدناها كثيرة وتُلاحظ بشكلٍ يومي، ولكننا في هذه المقالة الموجزة سنكتفي بتناول ثلاثة أمثلة منها تجسد هذا النفاق والغباء:

المثال الأول: من المغرب ويتعلق بحزب العدالة والتنمية المشارك في الحكم في المغرب والمحسوب على الإسلاميين، إذ عندما قامت الإمارات والبحرين بإقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع كيان يهود قبل شهرين تقريباً انبرى رئيس وزراء المغرب سعد الدين العثماني وهو الذي يترأس حزب العدالة والتنمية ذا المرجعية الإسلامية، انبرى مُهاجماً التطبيع بشدة، وأعلن بكل تحدٍ النأي بحكومته عن سلوك طريق المطبعين ومهما كانت الظروف.

ولكن عندما قرر ملك المغرب محمد السادس قبل أيام انخراط مملكته في عملية التطبيع مع كيان يهود تغير موقف العثماني، وبدأ يبحث عن حجج وذرائع ليبرر بها موقفه الخياني الجديد المناقض لموقفه السابق، فجمع كبار أعضاء حزبه في ما يسمى بالأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وخرج على الناس ببيان مليء بالنفاق والغباء! ومما جاء فيه باختصار:

١- الاعتزاز والثقة بقيادة الملك المغربي المتبصرة والحكيمة وما أفرزته من تحولات استراتيجية عظيمة.

٢- تأييد البيان الرئاسي الأمريكي باعتبار الصحراء الغربية جزءاً من المملكة المغربية وما ينتج عنه من تقوية للموقف المغربي في الأوساط الدولية ومن إضعاف لخصوم المغرب.

٣- تأكيد تعبئة حزب العدالة والتنمية للجماهير للوقوف وراء موقف الملك لترسيخ سيادة المغرب على الصحراء.

٤- التنويه بمواقف الملك الثابتة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين بصفته رئيساً للجنة القدس وقيامه بالاتصال بمحمود عباس ودعمه.

٥- التذكير بمواقف حزب العدالة والتنمية الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، والتمسك بالشرعية الدولية.

هذه هي أبرز النقاط الواردة في بيان الحزب، وواضح فيها مدى النفاق الظاهر للملك، وظاهرٌ فيها حجم التملق السياسي لقراراته، كما وظهر فيها قدرة الحزب على التلون بمواقف تتواءم مع رغبات الملك المعروف بعلاقاته القديمة مع كيان يهود.

وبرز نفاق الحزب أيضاً في مدحه للبيان الرئاسي الأمريكي الصادر عن الرئيس الأمريكي ترامب والذي يعتبر من أشد الرؤساء عداوةً للإسلام والمسلمين، والإيهام بأنّ البيان الرئاسي الأمريكي يصب في مصلحة الشعب.

لقد كان بيان حزب العدالة والتنمية هذا أبعد ما يكون عن الثوابت الإسلامية، واختزل الإسلام في الشؤون المغربية المحلية، ولم يرتكز على أية مرجعية إسلامية كما يزعم الحزب، فأضاف إلى نفاقه غباءً بلا حدود!!

المثال الثاني: من الإمارات وبالذات من الفريق ضاحي خلفان الرئيس السابق لشرطة دبي، والذي لا يكف

..... التتمة على الصفحة ٣

خطورة القواعد العسكرية للدول الاستعمارية في بلاد المسلمين

بقلم: المهندس حسب الله النور - السودان

"الرجال وليس الأحجار من يشكل سور المدينة"، هذا قول للفيلسوف الإغريقي أفلاطون، وهو يتحدث عن أن حماية الحضارات لا تتم بمجرد بناء الأسوار حولها، بل بانطلاق الجنود الذين يقطعون أسوار حدود دولهم إلى أماكن أعدائهم، أو موقع قريب من عدوهم، أو أراضي حلفائهم يتحصنون فيها، ويمنعون الخصوم من مجرد التفكير في غزو أراضيهم. وما يغلب على الظن أن هذه الفكرة هي التي بنى على أساسها الاستراتيجيون والعسكريون فكرة القواعد العسكرية، وهي ليست فكرة حديثة، حيث استخدمتها الإمبراطورية الرومانية، يؤكد المؤرخ البريطاني أرنولد توين أن إقامة قواعد عسكرية شكلت المنهجية الأساسية التي مكنت روما من فرض نفوذها السياسي على العالم، وجعلتها تقترح على حلفائها المساهمة في توفير الحماية لهم، في مقابل التنازل عن مناطق محصنة من أراضيهم لبناء قواعد عسكرية.

أما في العصر الحديث، وبخاصة أيام الحرب الباردة، فقد انتشرت القواعد العسكرية بشكل غير مسبوق، وذلك لتحقيق أهداف عسكرية واستراتيجية. يقول الباحث مورغان باعليا، إن القوى الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية لتحقيق أهداف رئيسية منها:

١- التدخل في مناطق النفوذ للدفاع عن مصالحها.

٢- ضمان أمن حلفائها.

٣- مراقبة أراضي الخصوم.

٤- نشر أفكارها ومناهجها وما تبشر به كالحرية والديمقراطية وغيرها.

كذلك تعمل من خلالها القوى الكبرى على تحقيق مصالحها التجارية، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية وغيرها من الأهداف.

وفي الثلاثة عقود الأخيرة انتشرت فكرة القواعد العسكرية بكثافة؛ ففي العام ١٩٩٠م، وضع ديك تشيني الذي كان وزيراً للدفاع في عهد بوش الأب عقيدة جديدة تدعو إلى تأمين هيمنة الولايات المتحدة على العالم خلال القرن الواحد والعشرين، وتطورت هذه الاستراتيجية، وعرفت بمشروع القرن الأمريكي الجديد، وهو إقامة القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وهو ما نشاهده على أرض الواقع.

أما روسيا، فبعد صعود بوتين إلى سدة الحكم شرع في تحديد هدف استراتيجي، هو إعادة مجد الاتحاد السوفيتي القديم، فبدأ ببناء قواعد عسكرية في مناطق استراتيجية في محيط أوراسيا، والبحر الأسود، كما عززت وجودها في شرق أوروبا، فضلاً عن وجودها في شرق المتوسط في سوريا من خلال قاعدتها في طرطوس، وحميميم، وحالياً لها وجود في ليبيا في قاعدة سرت وتسعى لمزيد من بناء قواعد لها هناك. وقد وقعت مؤخراً اتفاقاً مع حكومة السودان لبناء قاعدة لها على البحر الأحمر.

ففي يوم الخميس ٢٠١٨/١١/٢٣م صدر خبر مفاده أن الرئيس البشير قد عرض خلال لقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي إقامة قاعدة روسية في البحر الأحمر. وبعد الإطاحة بالبشير أكدت السلطات السودانية الجديدة تمسك الخرطوم بالاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع روسيا.

وفي أيار/مايو ٢٠١٩ تم تفعيل اتفاق دخول السفن الحربية في موانئ البلدين.

وفي تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٩م أعلن بوتين لدى لقائه رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، على هامش القمة الروسية الأفريقية في مدينة سوتشي دعم السودان من أجل تطبيع الوضع السياسي الداخلي.

كذلك اللقاء الذي جرى بين رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على هامش الدورة (٧٤) للجمعية العامة

..... التتمة على الصفحة ٣

كيان يهود الغاصب يشنُّ حملة ضد دعاة الخير وحملة الدعوة المقدسيين

يشنُّ كيان يهود المجرم حملة ضد دعاة الخير وحملة الدعوة المقدسيين ممن يدرّسون ويخطبون في المسجد الأقصى وساحاته، وشملت الحملة استدعاءات وقرارات إبعاد عن المسجد الأقصى وصلت لمدة ستة أشهر، واقتحام لأماكن العمل والبيوت بشكل بربري والعبث في محتوياتها وتفتيشها. تأتي هذه الحملة الحاقدة في محاولة من كيان يهود لمنع كلمات الحق في المسجد الأقصى التي تحمل الخير للمسلمين، ولإسكات نداءات استنصار الأمة وجيوشها لإقامة الخلافة وتحرير المسجد الأقصى، تلك الكلمات والنداءات التي باتت ترعب كيان يهود وتهز الأنظمة الخائنة في بلاد المسلمين. إنّ هذه الحملة المسعورة على دعاة الخير التي يقوم بها يهود، أشد الناس عداوة للذين آمنوا، تأتي بعد الأعمال المؤثرة التي انطلقت من المسجد الأقصى لرفض خيانة التطبيع في ظل تسارع حلقاتها المخزي من الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين برعاية ترامب، وعلى إثر تعالي أصوات المقدسيين المطالبة للأمة وجيوشها بأن تدخل المسجد الأقصى تحت رايات التوحيد ومع جيوش التحرير وليس عبر مطارات وسفارات الاحتلال وتحت حراب المحتلين.

الغرب مجرد حضارة لصوص

نشرت (مجلة الوعي في عددها ٤١١ الصادر في ربيع الآخر ١٤٤٢هـ، تشرين الثاني ٢٠٢٠م) الخبر التالي: "صرح الصحفي البلجيكي ميشال كولون المعروف بمواقفه المناهضة للسياسة الأمريكية، والذي يعتبر "إسرائيل هي الدولة الأكثر عنصرية في العالم" بتصريح انتشر كالنار في الهشيم؛ حيث أماط اللثام فيه عن واقع الاستغلال البشع للحضارة الغربية لشعوب العالم. هذا وقد تناقلت وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي هذا التصريح بسرعة وبشكل واسع غير مسبوق؛ نظراً لما يعبر تماماً عما يرونه فيه من صحة، تحت عنوان: "الغرب مجرد حضارة لصوص"!! وقد جاء في هذا التصريح: "إن أضحت إسبانيا وفرنسا ثريتين في القرن الـ١٧؛ فذلك لأنهما سرقتا الذهب والفضة من أمريكا اللاتينية بذبح الهنود دون دفع أي مقابل. وإن أصبحت فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة في هذا الثراء الفاحش؛ فذلك بفضل العبودية وسرقة البشر من أفريقيا دون أي مقابل. وبالمثل، بلجيكا وهولندا ثريتان جداً منذ القرن الـ١٩؛ وذلك من خلال سرقة المواد الخام من أفريقيا وآسيا دون مقابل. على مدى ٥ قرون، قامت مجتمعاتنا الغربية بنهب ثروات العالم الثالث، دون أثمانها. يمكننا أن نرسم جداول لكل البلدان الأفريقية الفقيرة، ونوضح من نهبها، وكيف، باختصار شديد، نحن، أو بالأحرى بعضنا، لصوص؛ ولهذا السبب صرنا دولاً ثرية على حساب الآخرين".".

الراية: إن البشرية لم تشهد حضارة متوحشة كحضارة الغرب الرأسمالية، هذه الحضارة التي قامت على أساس عقيدة كافرة وهي (فصل الدين عن الحياة)، والتي أول ما أقامت دولها أقامتها على جماجم الهنود الحمر وعلى استعباد الناس ذوي البشرة السوداء، والتي سفكت أرواح ملايين البشر في الحربين العالميتين: الأولى والثانية. هذه الحضارة المتوحشة والتي تحت شعار نشر مبدئها وفكرتها الرجسة في الحريات، اتخذت الاستعمار طريقاً لها لاستعباد الشعوب، ونهب ثرواتهم، وإثارة النعرات الشعوبية والقومية والمذهبية والطائفية بينهم لتقسيمهم وإضعافهم وجعل بأسهم بينهم، ولتسهيل السيطرة عليهم. فخلفت أينما حلّت عواصف من الأزمات والمآسي في كل العالم (حروباً واستغلالاً ونهباً وإفقاراً وإضلالاً وتجهيلاً وتهجيراً) فكانت بحق أسوأ حضارة تمر على التاريخ البشري، وهي ما زالت تتغول بإجرامها على دول العالم وشعوبه من غير رحمة؛ صار لا بد من وضع حد لها، وخير مصير لها هو إزالتها. وهي بعد هذه الرحلة الدموية يمكن القول إنها وصلت الآن إلى حافة انهيارها، وهذا ما بدأ يعبر عنه عالمياً بـ"تغيير النظام الدولي" وصار العالم في وضع حساس لدرجة أنه عندما حدث وباء كورونا رافقه الحديث عن تغيير النظام الدولي. وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة طرح هذا الموضوع ورافقه الحديث عن فشل الديمقراطية في الدولة الديمقراطية الأولى. والحرب العالمية على الإسلام جعلت الدول التي أشعلتها تزيد سقوطاً في حضارتها نظراً لما ترتكبه هذه الدول من ظلم لم يعد خافياً، وعلى سبيل المثال ظهر ماكرون أنه يدافع عن العلمانية والديمقراطية ليدفع عنها سقوطاً قريباً، ودافع عنها بشكل مقزز جعل من هو من أهلها من الشخصيات الفكرية والسياسية ينتقدونه وينتقدون حرية التعبير من غير حدود التي يتعلل بها. وهكذا بدأنا نرى من أهل هذه الحضارة من يصرح بفسادها، وهو ما يؤكد مقولة الكاتب أن: "الغرب مجرد حضارة لصوص".

raya_no_318.indd 1 21. Dez. 2020 12:28:55

تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية
إحكام للقبضة الأمريكية على الأوضاع في السودان

بقلم: الأستاذ يعقوب إبراهيم (أبو إبراهيم) – الخرطوم

عملاً باتفاق جوبا لـ(سلام السودان)، الموقع بين الحكومة والمسارات المختلفة، في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢٠م، فإن البوصلة السياسية في السودان تشير إلى مشاكسات محتملة وفق ما جاء في بنود الوثيقة الدستورية المعدلة، فبناء على نص المادة (٧٩) من الاتفاق، ووفقاً للمادة (٨٠) من الوثيقة الدستورية المعدلة، وعملاً بالمرسومين الدستوريين (٣٨) و(٣٩) لسنة ٢٠١٩م، أصدر الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قراراً في ٢٠٢٠/١٢/٠١م، بإنشاء جسم جديد، وإضافة شركاء جدد تحت مسمى (مجلس شركاء الفترة الانتقالية)، بحيث تم بموجبه، احتواء الحراك الجماهيري، الذي أسقط النظام البائد، وبهذا تكون الوثيقة قد ألغت مطالب الثوار الذين يبحثون عن العدل، بخبث شديد، يشير إلى وجود أصابع المخابرات الأمريكية من وراء ستار، لأن أمريكا تعتبر ملف السلام أحد مطالب رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، فأوعزت للفريق حميدتي (رجل أمريكا القوي) ليقود الوفد الحكومي في المفاوضات لتوجيه النتائج الوجهة التي تبتغيها أمريكا.

ويعتبر هذا القرار انتقالاً إلى عملية سياسية جديدة في السودان، حيث تسعى أمريكا من خلالها إلى تمكين العسكر الموالين لها في الحكومة الانتقالية، وضمان استمرار البرهان رئيساً للمجلس الانتقالي لفترة أخرى مدتها ٢١ شهراً ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاق في ٢٠٢٠/١٠/٠٣م، لكسب المزيد من الوقت لتركيز النفوذ الأمريكي، وقصقصة أجنحة رجال أوروبا، أو إبقائهم على هامش الحياة السياسية في السودان. من أجل ذلك حدد القرار مهام شركاء المجلس الانتقالي واختصاصاته في خمسة بنود، منها: (١- توجيه الفترة الانتقالية بما يخدم المصالح العليا للسودان)، وواضح من هذا النص الذي لم يحدد ماهية هذه المصالح العليا للسودان، أنه يشمل كل مؤامرة أو جريمة يُراد تنفيذها باسم المصلحة العليا، ولتكون معبراً لتمرير المخططات الخبيثة التي تحوكها دوائر الاستخبارات العالمية ضد السودان، كأن تتكئ عليه الحكومة الانتقالية لتمرير ما تبقى من روشتات صندوق النقد الدولي، أو تقنين المواثيق الدولية، وإبعاد ما تبقى من قوانين الإسلام، أو كأن يستغله البرهان في توثيق الصلة مع يهود وتوقيع اتفاق سلام نهائي بترتيب من الإدارة الأمريكية، ومعروف أن البرهان يعتبر التطبيع مع يهود مصلحة عليا يُعاقب المخالف لها أمام الإدارة الأمريكية، فتراه يسارع في تقنين هذه الجرائم في وثائق دستورية تحتّم التزام كافة الأطراف بها. أورد موقع عربي ٢١ في ٢٠٢٠/١٢/٠١م، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن خمسة مسؤولين سودانيين، وغيرهم من الأشخاص المطلعين على المحادثات أكدوا موافقة السودان التوقيع على اتفاق سلام مع كيان يهود، وأن البرهان سبق أن أكد أن أمريكا لا تعطي بلا مقابل بحديثه عن التطبيع مع الاحتلال.

أما البند (٢- حل التباينات في وجهات النظر للأطراف المختلفة)، فمعلوم أن شركاء الحكومة الانتقالية في السودان، ذوو ولاءات خارجية مختلفة، ومتفاوتة، ومتشاكسة، فالفريق المدني في الحكومة يرتبط ببريطانيا، وبعض دول أوروبا، أما العسكر فيأتمرون بأمر أمريكا، فلا تجمعهم رابطة غير السلطة المهترئة التي تشرف عليها أجهزة المخابرات العالمية، فمما لا شك فيه حدوث اختلاف وشقاق بينهما، فوضع البرهان البند (٢) آلية لفض النزاعات المحتملة، لضمان التحكم في سير العملية لصالح المعسكر الأمريكي.

أما البند (٣- حشد الدعم اللازم لإنجاح الفترة الانتقالية وتنفيذ مهامها الواردة في الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا لسنة ٢٠٢٠)، فهو لتوجيه الحاضنة الجماهيرية وحشد الناس لصالح العسكر، ضد الفشل التام للفريق المدني الذي يحتضر، فهو في أضعف حالاته، في نظر الشارع العام في السودان حيث تم إفشاله عن عمد، في توفير المقومات الأساسية لحياة الناس، فالعسكر يتحكمون في أهم مفصلين من مفاصل الحكم وهما الأمن والاقتصاد، لينسب الفشل للمدنيين، وهو مبرر كافٍ للإطاحة بهم ورميهم في سلة المهملات. ذهب البرهان أبعد من ذلك، حيث أفرغ قراره هذا مجلس الوزراء من مهامه ووضع حمدوك ووزراء حكومته في خانة المتفرجين، وأحكم قبضته على أعمال المجلس، حيث جاء في البند (٥): (أي سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصات وممارسة سلطاته).

وفي هذا الصدد صرّح الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل) أن: (تشكيل ما يسمى بمجلس شركاء الفترة الانتقالية، هو التفاف من العسكر "عملاء أمريكا" على ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة التي تحكم العلاقة بينهم وبين عملاء أوروبا "قحت ومجلس وزرائها"، وهذا ما يفسر الرفض الصارخ من مكونات قحت "المدنيين" في الحكومة لهذا المجلس). فهذا القرار دفع مجلس الوزراء إلى إصدار بيان في ٢٠٢٠/١٢/٠٤م جاء فيه: (إن واجبنا كسودانيين أولاً وكجهاز تنفيذي... يحتم علينا إعلان عدم موافقتنا على تكوين مجلس شركاء الفترة الانتقالية بصورته الحالية، وندعو جميع الأطراف لمراجعة قرار التشكيل والاختصاصات...). وبحسب سودان تريبون في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠م، فقد (أبدى رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك تحفظات على تكوين مجلس شركاء الانتقال، ملوحاً بمقاطعته حال لم تجر عليه تعديلات جوهرية). و(إن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك أظهر عدم رضاه حيال تكوين المجلس). ثم قام بحشد حاضنته الشعبية التابعة لأوروبا، وأجمعوا على منع البرهان من تنفيذ مخططه: (اتفق رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك وقوى الحرية والتغيير - الائتلاف الحاكم، على طابع مجلس شركاء فترة الانتقال التشاوري، لمنع تغوله على صلاحيات المؤسسات الدستورية) سودان تريبون ٢٠٢٠/١٢/٢م. وجاء في موقع عربي٢١ في ٢٠٢٠/١٢/٠٤م: (أعلن تجمع المهنيين السودانيين رفضه بشكل قاطع تشكيل ما يسمى مجلس شركاء الفترة الانتقالية).

وكان من الطبيعي أن يجد البرهان لمؤامراته مخرجاً فقال في تصريحات صحفية إن "تشكيل مجلس الشركاء الانتقالي جاء بمبادرة من قوى الحرية والتغيير، وتمت إجازته من مجلسي السيادة والوزراء" (قناة الحرة)، بل تدخل رئيس الأركان بالجيش السوداني محمد عثمان الحسين، يدافع عن رفيقه البرهان وشدد على أن "القوات المسلحة ستحرس اتفاق السلام بقوة، حتى يبلغ مبتغاه ويعم الأمن والاستقرار كل ربوع الوطن"، لافتا إلى أنها "في سبيل ذلك ستكون الحاضنة لكل من يريد الانتماء إليها وفق اللوائح والنظم والقوانين". (عربي٢١ في ٢٠٢٠/١٢/٠٢). وسرعان ما قامت أمريكا بإبداء حسن النية لإنجاح مسعى عملائها، فبحسب بيان لسفارة واشنطن لدى الخرطوم، أوردته وكالة الأنباء السودانية الرسمية، (أكدت السفارة أن "الولايات المتحدة تظل شريكا وصديقا مقربا من السودان وشعبه". فأعلنت عن منحة أمريكية للسودان بـ٢٠ مليون دولار لشراء قمح) (الأناضول ٠١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠م).

هكذا يشتد صراع أمريكا وبريطانيا على مصالحهما في السودان، فتستخدمان في سبيل تركيز نفوذهما، كل الأدوات المحلية الممكنة، ولما كان حال هؤلاء الحكام كذلك، وأصبحوا خدماً لأجندة الغرب المستعمر وأدواتهم، فسيظل أهل السودان يذوقون مرارة هذه الصراعات، ويضرب الفقر كل بيت في السودان، وسيجدون عناء في توفير سبل الحياة الكريمة، ولن يجدوا العز والعدل إلا في ظل الإسلام ■

فرنسا تضيق ذرعاً بالإسلام والمسلمين!

بقلم: الأستاذ عادل عبد الستار – الجزائر

تميز رئيس فرنسا الحالي ماكرون بمناهضته السافرة لوجود المسلمين في أوروبا وفي بلاد الغرب عامةً، بل وبعدائه الشديد العلني والمكشوف للإسلام نفسه. فمنذ وصوله إلى قصر الإليزيه وهو يتطاول على الإسلام والمسلمين بطريقة استفزازيةٍ دنيئة، إذ بعد استخدامه وصف "الإرهاب الإسلامي" عدة مراتٍ في خطاباته، ها هو اليوم ينحت توصيفاً أقوى وأكثر تحريضاً بقوله "إن الإسلام في العالم اليوم يعيش أزمة" كما كشف عن خطة عمل سوف يجري وضعُها وقوانين سيتم سنها وتنفيذها لمواجهة الدين الإسلامي بكل صرامة، مدعياً في الوقت نفسه أن حربه ليست على الإسلام. فهل هذا التصعيد في الكراهية ضد الإسلام والمسلمين في هذا الظرف أتى لتمرير قوانين وإجراءاتٍ ذات طابع عنصري ضد المسلمين في فرنسا، خاصةً وهو يأمل أن تحذو حذوه باقي دول أوروبا وغيرها، أم أنه جاء في هذا الظرف عقب الاعتراف بفشل الخطوات الإصلاحية لدمج المسلمين بالمجتمع في فرنسا، بالإضافة إلى محاولة ماكرون اليائسة لاستعادة ما فقده من شعبية أمام اليمين المتطرف استعداداً للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٢م؟ فمن المأزوم؟

هذا وقد عبّر ماكرون مراراً عن خيبة أمله في الإعلام الغربي وخاصةً الأمريكي بالتأكيد على أنه لم يقف مع فرنسا كما يجب، متهماً صراحةً الإعلام الناطق بالإنجليزية بشرعنة العنف، وواصفاً الإعلام الأمريكي بالتباطؤ عن إظهار التضامن مع "الجمهورية الفرنسية المحاصَرة" بقوله: "عندما هوجمت فرنسا قبل خمس سنوات، وقفت معنا كل أمم العالم. والآن أرى عدةَ صحف من دولة تشاركنا نفسَ القيم، منها دولة هي وريثة للتنوير ولقيم الثورة الفرنسية، ومع ذلك أرى هذه الصحف تُشَرعن العنف، وتقول إن فرنسا هي سبب المشكلة لأن عندها عنصرية وإسلاموفوبيا! وهذا يجعلني أقول إن القيم التي تأسست عليها هذه الدولة (أمريكا) قد تلاشت". وهذا يعني أن ماكرون يريدها حرباً لا هوادة فيها على الإسلام والمسلمين.

ومن جانب آخر فقد حذر وزير الداخلية الفرنسي وأكد على الأمر ذاته مهدداً بقوله: "إن الآباء الذين يتجرؤون على طلب ألا يقوم المدرس بعرض الرسوم المستهزئة والمسيئة للإسلام ونبيه سيتم تجريمهم، وقد يتم ترحيلهم من فرنسا!"، وذلك حسب قانون تعكف الوزارة الآن على صياغته ثم استصداره. هذا وقد تُسن قوانين تشرعن إبقاء الأطفال بعد طرد الآباء، ليتسنى للدولة بعد ذلك تربيتهم على نهج وقيم علمانية فرنسا كما تشاء. وإذ يفاخر وزير الداخلية بأنه في عهد ماكرون تم إغلاق ٤٣ مسجداً، أكد في كلمة أمام البرلمان الفرنسي على أن بلاده بحاجة إلى قانون لمحاربة ما أسماه "الإسلاموية" وليس الإرهاب، ما يعني أن مشكلتهم - علناً - لم تعد مع "الإرهاب"،كما كانوا يدعون، بل مع الإسلام نفسه!!

وفي الوقت الذي يبحث فيه البرلمان الفرنسي مسألة تجريم من يتداول بسوء صور المسئولين في الدولة، فإن الإساءةَ والسخرية الدنيئة من نبينا محمد ﷺ يجري التأكيد في فرنسا الرسمية على أنها من حرية التعبير والإعلام! وهذا لا يعني سوى أن فرنسا برئيسها ووزرائها وبرلمانها وكل مثقفيها حرب على الإسلام والمسلمين وليست هي مجرد حملة انتخابية لاستعادة شعبية رئيس انفصامي شاذ مأزوم. وقد أعلنت الداخلية الفرنسية عن تخصيص خط اتصال ساخن تحت اسم "محاربة التطرف الإسلامي"، ما يعني أن مسألة محاربة الإسلام والمسلمين في فرنسا باتت منهجاً متبعاً على المكشوف.

وتجدر الإشارة إلى ما حصدته فرنسا من هذا الصلف والوقاحة وما جناه عليها رئيسُها المهزوم الذي يريد تغطية فشله السياسي وكسب جولة انتخابية برفع شعارات صليبيةٍ معادية للإسلام والتطاول على سيد الخلق محمد ﷺ، ألا وهو **هبة جديدة من المسلمين لنصرة دينهم ونبيهم صلى الله عليه وآله وسلم رغم ما أصابهم من قرح** في السنوات الأخيرة جراء ما جلبته الثورات الأخيرة من خيبات وتداعياتها على المسلمين مروراً إلى موجة التطبيع مع كيان يهود وما في ذلك من تحدٍّ لمشاعر المسلمين عبر العالم وما لحق بالأمة من خيبة أمل كبيرةٍ في الكثير من القادة والرموز وحتى ممن يسمون علماء، وما انجر من نكسات على العديد من الجماعات الإسلامية الجهادية منها خاصةً وحركات العمل الإسلامي عامةً، وما تبع ذلك من تشديدٍ للقبضة الأمنية في داخل مختلف البلاد الإسلامية، يضاف إلى ذلك كله تداعيات جائحة وباء كورونا وما رافقها من أزمات جديدة وشديدةٍ على المسلمين على الصعيد النفسي والمعيشي والاقتصادي.

فكان مرجوّاً ومتوقعاً عند الأعداء أن تمر أفعالُ فرنسا الشنيعة والدنيئة في هذا الظرف العصيب دون ردود أفعال تذكر من أبناء هذه الأمة الكريمة المنهكة، لكن مع ذلك فإن المسلمين انتفضوا وثاروا في العديد من الأقطار وعبروا بقوة، رغم أن الرد على فرنسا الحاقدة لم يكن على المستوى المطلوب (مكتفين بالمقاطعة)، ولا في الاتجاه الصحيح بسبب تبعيةٍ وخنوع الساسة وحكام البلاد الإسلامية المكبلة. هذا من أمة ممزقة تنخرها القوميات والأحزاب الضالة المضلة والعصاباتُ الحاكمةُ ويخذلها علماء وعملاء منبطحون لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة. فماذا لو كان سلطان الإسلام قائماً ممثلاً في خليفة المسلمين، وهو ما كان يجب إعلانه فوراً وإقامته دون إبطاء ولو في بعض بلاد المسلمين، وكيف سيكون عندئذ رد الفعل الذي يفرضه الإسلامُ، والذي سيطيح دون شك بأنظمة حكم كاملةٍ من أجل نصرة الإسلام والمسلمين والذود عن شخص الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وشريعته التي جاء بها رحمةً للعالمين؟ وهل كان سيجرؤ ماكرون أو سواه على فعلته أصلاً؟ ■

في الذكرى العاشرة لثورة أهل تونس
السلطة تمارس البلطجة

كعادتها في رصد تحركات حزب التحرير ومنع أنشطته، عمدت أجهزة أمن النظام التونسي في سيدي بوزيد منذ صباح يوم الخميس ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠م إلى مراقبة مقر الحزب ورصد تحركات الشباب عبر أعوان بزي مدني وجعلت شغلها الشاغل التصدي للحزب فقط والتضييق عليه. وحال خروج الشابين محمد الأحمدي وصابر جابلّي من المقر تم تتبعهما والإبلاغ عنهما لدى فرقة أخرى التي بادرت بإيقافهما دون أي موجب ثم اقتادتهما إلى منطقة الأمن حيث خضعا للتحقيق ثم تم التحفظ عليهما لعرضهما على وكيل الجمهورية يوم الجمعة. وإزاء ذلك أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس بيانا صحفيا قال فيه: "إن سياسة البلطجة وتلفيق التهم التي تنتهجها دولة البوليس والتي باتت طريقتها في التعامل الدائم مع حزب التحرير لتعكس عجزها وفشلها أمام فكرة آن أوانها وحزب مبدئي يشق خطاه بثبات نحو غايته ألا وهي استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة على منهاج النبوة؛ الوعد والبشرى، لن تزيد الحزب إلا قوة، وشبابه إلا ثباتاً وعزماً، وأنها مهما مارست من تضييق وكتم للأنفاس فإن شباب الحزب عاهدوا الله على المضي قدما نحو نوال رضوان الله ولن يوقفهم حائل دون الغاية التي نذروا أنفسهم لها". وتابع البيان: "ونذكر السلطة وأعوانها أن الظلم ظلمات يوم القيامة وأن الأحرى بهم أن يتوبوا بين يدي ربهم وينحازوا لمشروع الأمة الذي يحمله حزب التحرير وأن ينفكوا عن مشاريع الغرب وأذياله".

إفساد المؤامرات السياسية

لا يقل أهمية عن إفشال عمليات التسليم والاستلام العسكرية

بقلم: الأستاذ أحمد معاز

لقد كانت مهمة التدخل التركي في سوريا بالأساس هي تسليم المناطق للنظام، لأن قادة الفصائل في إدلب وما حولها تبين أنهم لا يستطيعون فعل ذلك منفردين لأنهم سيسقطون شعبياً، ما يمكن أن يؤدي إلى انعتاق الثورة من الارتباط الخارجي، فتم إدخال النقاط التركية في البداية ما دفع الناس للركون إليها خصوصاً عندما شاهدوا أرتاله الكبيرة تتجول في طول المحرر وعرضه، هذا من طرف ومن طرف آخر كان هذا مبرراً لقادة فصائل العار وشرعيي الترقيع والدولار ادعاء أن تركيا لها مصالحها القومية، طبعا حتى مصطلح الأمن القومي لا يفهمون معناه لأن ما تفعله تركيا مخالف جذرياً لمصالح الأمن القومي التركي الذي من مصلحته ألا تنسحب نقطة دخلت مهما كلفها ذلك لأن تدخلها يوازي الأمن القومي وكل تراجع يعني تراجع الأمن القومي، هذا إن كان تدخلها له علاقة بالأمن القومي التركي.

ومع تسليم طريق إم-٥ ومدن خان شيخون ومعرة النعمان وسراقب وانكشاف حقيقة دور النقاط التي توجه انسحابها من مناطق النظام بعد وعود الرئيس التركي بإرجاع النظام إلى ما بعد مورك، دفعت بتركيا لإرسال تعزيزات عسكرية ضخمة لوقف تقدم النظام وشرعت ببناء قواعد عسكرية في مختلف المناطق بهدف ضبط عمليات التسليم والاستلام، ومع اقتراب شهر كانون الأول تركزت التعزيزات العسكرية في جبل الزاوية، والمراقب العادي يظن أن هذه التعزيزات الضخمة المتسارعة جنوب طريق حلب اللاذقية هي لحماية جبل الزاوية، ولكن رؤيتي وسماعي للنقارات الصخرية التي عملت ليل نهار في جبال قريتي دير حسان التي تعج بالمخيمات هي لتجهيز مخيمات نزوح جديدة، والتي تكاد تنتهي عمليات تجهيزها، وليس كما يقول بعض المحللين الطبالين الذي يحدثوننا صباح مساء عن خلاف تركي روسي.

اقتراب شهر كانون الثاني هو اقتراب للموعد المتفق عليه في مسرحية الاستلام والتسليم مع جهوزية أركان المسرح وأدواته ومعداته مع ما يلزم من تقارير صحفية ودراسات مراكز أبحاث تملأ الدنيا ضجيجاً، وهدفها الحقيقي هو ممارسة الحرب النفسية على الشعب السوري التي تعتبر من أهم أدوات الحرب بعد تجهيز المسرح على الصعيد السياسي وهنا أتذكر مقولة للجنرال الأمريكي ستانلي مكريستال القائد العام للجيش الأمريكي عندما سأله صحفي عن عجز أمريكا عن تحقيق النصر في أفغانستان رغم تفوقها عددا وعدة؟ فأجاب مكريستال: "هؤلاء الأفغان لا يشاهدون التلفاز ولا يعرفون شيئا عن أفلام رامبو وجيمس بوند ولهذا فهم لا يخافوننا"، ما يعني أن أفلامهم هي حرب نفسية، وهذا من ضمن ترتيبات المسرح الذي سيتم شن العملية العسكرية عليه.

إن المطلوب ليس مطلوبا فقط من الثوار بل مطلوب من جميع الناس في المناطق المحررة، فهذه معركتنا جميعاً ويجب أن تتضافر جميع الجهود لتحقيق الانتصار، وهذا يبدأ من أسئلة عديدة يجب أن نسألها لأنفسنا أهمها لماذا ننتظر الدفاع ولا نكون نحن المبادرين بالهجوم؟ خصوصاً بعد أن أصبح الإنسان العادي يرى ترتيبات المعركة القادمة على الجانبين، فالنظام يحشد مليشياته ويمنع عن مؤيديه في مناطق سيطرته الطحين والوقود في سبيل تأمينها لجيشه ومليشياته على جبهات إدلب، بينما فصائلنا على العكس تماماً تصرف ما تملك على شق طرقات وصرف صحي وكهرباء وماء في الوقت الذي يجب أن تكون هذه النفقات موضوعة في مكانها الصحيح لتجهيز السلاح والعتاد وفتح المعارك وإنهاك النظام بالغزوات وتحرير بلدات جديدة وتوسيع المناطق المحررة؟

أما على المستوى السياسي فإن خطوة الائتلاف العلماني صنيعة أمريكا هي خطوة متسرعة، فقد كان عليه الانتظار إلى ما بعد عملية تسليم جبل الزاوية فعندها يمكن أن تكون مقبولة بعد الهزيمة العسكرية والنفسية التي ستتلقاها الثورة، ولكن الائتلاف لم يكن هدفه أو هدف مصنعيه هذه الخطوة، بل إن ما أقدم عليه من تشكيل هيئة عليا للانتخابات له هدف آخر مختلف إن لم نقل يتوازى ويسير مع الهدف العسكري الذي تسير عليه الدول وهو الغاية الأساسية، فأمريكا ليس لديها مشكلة في الأرض فيمكنها استعادتها ولكن الهدف هو إطالة أمد الثورة لاستهداف الشعب الثائر وإنهاكه والقضاء على ثورته في داخله، ولذلك فإن أي عمل عسكري واقتطاع جزء من الأرض المحررة إن لم يحقق الهدف الأساسي وهو دفع الناس للاستسلام واليأس ولاحقاً القبول بما يُملى عليهم هو عين ما تسعى له أمريكا، وهذا ما هدفت له من دفع الائتلاف لهذا القرار، وهو بالتحديد خروج أصوات كانت ولا زالت شركاء للائتلاف وبشكل متزامن لرفض القرار واعتباره يخالف قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الذي ينص على تشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة لإعداد دستور وإجراء انتخابات في عموم البلاد، وهذا ما حاولوا تمريره على الحاضنة الشعبية للثورة، وهو اعتراف حاولوا نيله من الثورة الرافضة لكل القرارات الأممية التي تساوي بين الضحية والجلاد، هذه القرارات التي تطالب القاتل بالجلوس على الطاولة لمفاوضته وهو نفسه ما رفضته الثورة وترفضه منذ البداية بغض النظر عن خسارة الأراضي أو كسبها لأن الثورة صاحبة حق والحق لا يُجزّأ، وفي الطرف الآخر فإن المنظومة الدولية لا تريد تغيير النظام وترى في ثورة الشام خطراً عليها.

لذلك نرى أن ما يجري على الأرض من تجهيزات عسكرية بهدف قضم جزء آخر مما حررته الثورة بدماء وتضحيات أبنائها لا يختلف كثيراً عن عمليات قضم الوعي الجمعي المتراكم للثورة وأهدافها لسحبها إلى مستنقع التنازلات التي سارت فيه المعارضة المصطنعة وائتلافها في الخارج والحكومات وفصائل الارتباط في الداخل، والمعركتان لا تقل الأولى أهمية عن الثانية إن لم تكن أخطر لأن العدو يحاول ويسعى من البداية أن يمد يده لانتزاع ما أمكنه من اعتراف ولو بشيء بسيط لقرارات الأمم المتحدة ومن خلفها أمريكا للضغط على الثائرين وحملهم على التراجع ولو خطوة واحدة كافية للانحدار في المستنقع وهذا ما نجحوا فيه مع فصائل الثورة.

على أهل الشام الأحرار الذين خرجوا على النظام وطالبوا بإسقاطه أن يعلموا أن إفساد المؤامرات السياسية مهم جداً لمواصلة الطريق لتحقيق أهداف الثورة، كما هو الحال في تخريب عمليات التسليم والاستلام العسكرية التي تقوم بها الدول على حساب دماء شهدائنا وتضحيات مجاهدينا التي لن نتمكن منها في ضوء الارتباط الفصائلي بالدول والبقاء رهينة أوامره وتوجيهاته، هذان الجانبان هما الجناحان اللذان سيحلق بهما طائر الثورة نحو الانتصار والعزة والكرامة التي ننشدها جميعاً، لذلك كان علينا في هذه اللحظات التي يشتد فيها المكر والتآمر على أبناء ثورتنا أن نوجههم إلى الطريق الصحيح الذي يبدأ من الحاضنة الشعبية التي يتم الضغط عليها حتى في لقمة عيشها من حكومات وفصائل تعتاش على معاناتها وتنفذ أوامر الخارج لإرهاقها وجعلها تتمنى العودة لأحضان النظام، وعلى ذلك فإن الحاضنة يجب أن تعلم أنها هي بيضة القبان وهي من عليها أن تقرر، فالثورة قوية بقوة حاضنتها المتيقظة لما يحاك لها من مؤامرات، وثابتة على أهدافها رغم الفتن والمحن حتى نصل إلى ما يرضي الله عنا بإزالة الطغيان والقضاء على الطاغوت ■

تتمة: خطورة القواعد العسكرية للدول الاستعمارية في بلاد المسلمين

للأمم المتحدة في نيويورك، أكدا على السير في المنحى نفسه.

ومؤخرا كشفت الحكومة الروسية أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع السودان من أجل بناء قاعدة بحرية للأسطول الروسي في مدينة بورتسودان، وأعلن رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين أن الحكومة وافقت على الاتفاق في ٢٠٢٠/١١/٠٦م. وبذلك استطاعت روسيا أن تجد لها موطئ قدم، بعد أن سعت منذ القرن الماضي لوضع رجلها على الأراضي الأفريقية، ففي الستينات فشل الرئيس بيكيتا في الحصول على أرض مصرية يقيم عليها قاعدة عسكرية بالرغم من علاقته بالرئيس جمال عبد الناصر، كما فشلت روسيا في جميع مساعيها للحصول على أرض في أفريقيا، ويذكر أن جمهوريات (أنغولا، والكونغو الديمقراطية، والجزائر) قد رفضت إنشاء قاعدة روسية على أراضيها، وكانت هناك محاولات روسية في ليبيا إبان حكم القذافي ولكنه كذلك رفض الطلب.

والآن أكملت الحكومة الانتقالية في السودان مساعي الرئيس السابق عمر البشير، وجعلت للروس موطئ قدم في أهم مدن السودان، ميناء بورتسودان، أشاد به الأدميرال الروسي المتقاعد فيكتور كرافيشنكو في تعليق لوكالة إنترفاكس حيث قال: "إن روسيا ستعزز من إنشاء قاعدة بحرية في السودان، وجودها في أفريقيا، وتوسع القدرات العملياتية للأسطول"، وأضاف "في الواقع سيكون لروسيا قاعدة على البحر الأحمر، هذه منطقة متوترة، الوجود البحري الروسي هناك ضروري"، وأضاف أيضاً: "أن المركز اللوجيستي في السودان مهم"، ولفت إلى أنه "في المستقبل يمكن أن يصبح المركز اللوجيستي في السودان قاعدة بحرية كاملة".

وبحسب نص الاتفاقية التي نشرت في موقع العربي الجديد، فإن مدة الاتفاقية ٢٥ عاما قابلة للتمديد تلقائياً لمدة ١٠ سنوات على التوالي في حالة عدم إخطار أي من الطرفين خطياً بنيته إنهاء الاتفاق. كما تنص على أن لا يتجاوز عدد السفن الحربية الروسية في القاعدة ٤ سفن بما في ذلك السفن العاملة بالطاقة النووية. وبحسب الاتفاق يجب ألا يزيد عدد العسكريين عن ٣٠٠ جندي، ويمكن زيادة العدد باتفاق الطرفين، ويشير مشروع الاتفاق إلى أن افتتاح قاعدة الدعم التقني للقوات البحرية الروسية يلبي أهداف السلام والاستقرار في المنطقة، ويحمل طابعاً دفاعياً، ويتمتع الجنود الروس وعائلاتهم بحصانة دبلوماسية بمقتضى معاهدة فينّا، ولم يحدد الاتفاق شروطاً مالية لاستئجار المناطق البرية والبحرية، لكنه ينص على أن تقدم روسيا للسودان مجاناً أسلحة ومعدات عسكرية، بهدف تنظيم الدفاع الجوي للمركز اللوجيستي المقترح. وبحسب الاتفاق يمكن لروسيا الحصول على مساحات إضافية تحددها بروتوكولات إضافية!! ومن الواضح أن هذه القاعدة العسكرية اللوجيستية الروسية في السودان، قابلة للتطور إلى قاعدة كاملة كما حصل مع القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس بسوريا.

لقد أطلق بعض المتابعين لفظ "الاستعمار الناعم" على القواعد العسكرية، وهو اسم ينطبق على الواقع، فهذه القواعد هي حقاً نوع من أنواع الاستعمار، وقد رأينا كيف تتحكم القواعد العسكرية الأمريكية في العراق ودول الخليج وكذا تتحكم القواعد العسكرية الفرنسية في غرب أفريقيا "ساحل العاج ومالي وتشاد وغيرها"، فهي تشعل الحروب، وتدبر الانقلابات العسكرية، وتسيطر على كثير من البلدان سيطرة تامة.

وبعد كل ذلك، كيف بهؤلاء الحكام الرويبضات في السودان أن يجلبوا الاستعمار إلى شعوبهم، وذلك بعد أكثر من ستة عقود من خروج الجيش البريطاني من السودان؟! إنه الذل والهوان، حقا من ابتغى العزة في غير الإسلام أذله الله سبحانه وتعالى ■

تتمة كلمة العدد: النفاق والغباء السياسيان من مُستلزمات التبعية السياسية

عن إطلاق التصريحات المثيرة للاشمئزاز، والتي كان آخرها لافتاً في نفاقه وغبائه، حيث دعا إلى ضم كيان يهود وإيران إلى الجامعة العربية، كما دعا العرب إلى التكفل بأمن دولة يهود، وزعم أنّ أمنها هو جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة، فهذه التصريحات هي نموذج آخر واضح لمزيج من مُستلزمات النفاق والغباء.

المثال الثالث: من إيران وبالذات من رئيسها حسن روحاني الذي شنّ هجوماً لفظياً عنيفاً ضد الرئيس الأمريكي ترامب وهو الذي سيغادر منصبه في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير المُقبل، واصفاً إياه بالإرهابي والمجرم والمارق فقال: "نحن سعداء جداً لرحيل ترامب المجرم الذي كان أكثر رجل ينتهك القانون، ولم يرحم إيران حتى في قضية شراء لقاح كورونا"، فيما أعرب عن أمله في إنصاف الرئيس المنتخب جو بايدن لإيران، والذي يأمل منه أن يُعيد أمريكا إلى تعهداتها السابقة، فقال: "إنّ الصوت الذي منحه الشعب الأمريكي لبايدن هو صوت التمسك بالقانون والالتزام بالتعهدات وليس انتهاك القوانين"، وأضاف مُستمياً إدارة بايدن القادمة بالقول: "إنّ إيران تُريد الأمن والسلام والاستقرار في كافة أنحاء العالم".

فروحاني في هذه التصريحات يُنافق بايدن ويهاجم خصمه، ظناً منه أنّ السياسة الأمريكية قد تتأثر بتصريحاته الغبية، ولم يعلم أنّ السياسات الأمريكية الخارجية هي سياسات دولة وليست سياسات أشخاص.

إننا كأمّة إسلامية نحتاج إلى دولة إسلامية مبدئية تتخذ قراراتها بناءً على مصالحها المستمدة من أحكام دينها، ويمتاز ساسة هذه الدولة بالفراسة والوعي الثاقب، فيتتبعون الأحداث والأخبار في كل أنحاء المعمورة، وينظرون إلى العالم من زاويةٍ خاصة تعتمد على حمل رسالة الإسلام إلى الناس كافة، ويُحللون ويُمحصون، ثمّ يتخذون القرارات بعد ربطها بملابساتها وظروفها ربطاً مُحكماً، لا يحسبون أي حساب للأعداء، ولا يخشون في الله لومة لائم، يُقارعون قوى الشر والكفر والعدوان بإمكانيات الدولة الإسلامية العالمية، فيثيرون الرعب في قلوب أعدائهم، ويحققون بالأعمال السياسية ما لا يتحقق بالأعمال العسكرية، ولا همّ لهم سوى حماية الأمة الإسلامية، ورفع مكانتها بما يتناسب مع كونها خير أمّةٍ أخرجت للناس، ويحملون الدعوة الإسلامية بوصف ذلك الحمل وظيفة الدولة الرئيسة، ولا يترددون في خوض غمار الحروب، واضعين نصب أعينهم شيئاً واحداً، ألا وهو رفعة شأن الإسلام ونشره بين الأنام ■

نظام آل سعود يُغيّر المناهج الدراسية لتحريف الإسلام وخدمة كيان يهود!

ورد في موقع (بي بي سي عربية، الخميس ٢ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠/١٢/١٧م): نشرت الديلي تليغراف تقريرا لمراسل شؤون الشرق الأوسط دافيد روز بعنوان "طفرة في التوجهات السعودية مع حذف معاداة السامية والتشدد الإسلامي من المناهج التعليمية". ويقول روز إن بحثا جديدا حول المناهج الدراسية في السعودية أكد إلغاء أجزاء كبيرة منها وتغيير أجزاء أخرى للتخلص من "أفكار معادية للسامية وأخرى مؤيدة للمتشددين الإسلاميين وهو ما يرى البحث أنه تحول تاريخي ملحوظ في توجهات المملكة". ويشير روز إلى أن البحث كشف أن الكتب المدرسية التي توزعها الرياض على أكثر من ٣٠ ألف مدرسة في المملكة والخارج خلت من نصوص كانت موجودة في السابق تتضمن الترويج "لنظرية المؤامرة بأن اليهود يسيطرون على العالم ونصوص أخرى حذفت كانت تتضمن دعوات لقتل المثليين جنسيا والمرتدين حسب الشرع". ويضيف روز "كذلك تم استبعاد نصوص تتحدث عن معركة ملحمية في نهاية الزمان والتي "يقتل فيها المسلمون اليهود بعدما تتحدث الحجارة والأشجار" وهي التطورات التي تأتي وسط تقارير بوساطة أمريكية لحث المملكة على تطبيع علاقاتها مع (إسرائيل). ويضيف البحث أن المناهج خلت من نصوص الحض على وجوب "استعداد المسلمين للجهاد وأهمية الشهادة".

الراية: **إن نظام آل سعود وغيره من أنظمة الضرار العميلة للغرب القائمة في بلادنا، لن يحصدوا بأفعالهم وسياساتهم هذه التي تعلن الحرب على الله ودينه وأمة الإسلام إلا مزيداً من الانسلاخ عن الأمة وغضباً يختمر في نفوس أبنائها عليها وعلى كل خائن عميل تربع في خندق العداء للأمة ودينها وصار جنديا مخلصا لخدمة المستعمرين وكيان يهود. لقد آن للأمة الإسلامية وأهل القوة والمنعة وقادة الجنود فيها أن يخلعوا هذه الأنظمة التي تحارب دين الله خدمة للمستعمرين وكيان يهود، آن لكل المخلصين أن يهدموا تلك العروش المهترئة ويقيموا الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ لتصون الدين ونصوصه وتحرر فلسطين وتحمل الإسلام رسالة نور ورحمة للبشرية جمعاء.**

قادة السلطة الفلسطينية يمتدحون بريطانيا شريكة يهود في تدنيس فلسطين وقتل وتشريد أهلها!

ثمن وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي مواقف بريطانيا "الثابتة والداعمة للقضية الفلسطينية، التي تهدف لإحلال السلام عبر حل الدولتين وقرارات الشرعية والقانون الدولي، وأهميتها للوقوف في وجه مخططات الاحتلال"، داعيا إياها للاعتراف بدولة فلسطين، لما في ذلك من دور في صد الهجمة الشرسة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية. هذا وقد عقب على ذلك المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين في تعليق صحفي نشره على موقعه بالقول: يحاول أزلام السلطة جاهدين تزوير وقلب الحقائق التاريخية، فيثمنون المواقف البريطانية الداعمة لقضية فلسطين! متناسين أن بريطانيا هي أمّ الخبائث السياسية، وشريكة يهود في تدنيس الأرض المباركة وقتل وتشريد أهلها. إنه لمن المؤكد أن أزلام السلطة لن يجنوا من تزلفهم هذا لبريطانيا إلا مزيداً من الذل والصغار، فمنذ نشأة السلطة وهي تتوسل من بريطانيا مجرد الاعتذار عن وعد بلفور الإجرامي دون جدوى، بل إن بريطانيا تمادت في غيها وزادت في صلفها واحتفلت بمئوية إعلانه. إن طموح أهل فلسطين ليس بعض المنح المالية المسمومة، ولا دولة فلسطينية هزيلة تشرف على حماية أمن يهود، بل هو خلع كيان يهود، وبتر أيادي بريطانيا التي زرعته في بلادنا.

بقانون التحول الديمقراطي

أمريكا تهدم قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب مبنىً ومعنىً

بقلم: الأستاذ حاتم جعفر المحامي (أبو أواب)*

أصدر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يوم الاثنين ٢٠٢٠/١٢/١٤م، بياناً يعلن فيه رفع السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، ومما جاء في نص البيان: "تم اليوم إلغاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب رسمياً"، وسارع الاتحاد الأوروبي، بحسب صفحة بعثته بالخرطوم على الفيسبوك، إلى التأكيد على أن "هذا التطور يمثل علامة بارزة في عملية الانتقال السياسي والاقتصادي الجارية في السودان"، وأضاف في بيانه: "إن هذا سيوفر زخما إيجابياً للانتعاش الاقتصادي للبلاد، وتقربه من تخفيف عبء الديون ٦٠ مليار دولار، والذي بدوره ينبغي أن يشجع السودان على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة" (صحيفة القدس العربي).

وقد سارع رئيس مجلس السيادة الفريق البرهان للاحتفاء بالقرار الأمريكي، وبتهنئة أهل السودان. كذلك هنأ قائد قوات الدعم السريع أهل السودان قائلاً عبر الفيسبوك: "نبارك لشعبنا الخروج من هذه القائمة التي أضرت بالاقتصاد" (وكالة الأناضول). أما وزيرة المالية بحسب وكالة السودان للأنباء (سونا) فقد قالت: "إن رفع السودان من قائمة الإرهاب خطوة كبيرة في مجال دفع عملية الاستثمار بالبلاد". أما رئيس الوزراء حمدوك فقد عقد مؤتمراً صحفياً بهذا الخصوص، ومما قاله: "إن رفع السودان من قائمة الإرهاب سيفتح المجال أمام الاستثمار" (سكاي نيوز عربية).

بالرغم من أن حكومة السودان قد دفعت ثمناً باهظاً مقابل رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، يتمثل في محاربتها للإسلام، وذلك بتصفية القوانين والتشريعات من الأحكام الشرعية، بالإضافة إلى التطبيع مع كيان يهود، ودفع مئات الملايين من الدولارات من أموال أهل السودان، حيث صرح رئيس الوزراء لصحيفة الجريدة الصادرة في ٢٠٢٠/١٢/١٥م، من دون حياء قائلاً: "قلنا للأمريكان إننا دفعنا مبالغ التعويضات من الدواء وحليب الأطفال"، وبالرغم من كل ذلك تدور أسئلة عدة تحتاج إلى إجابات معمقة؛ هل أرادت أمريكا بقرارها هذا دعم الحكومة المدنية في السودان فعلاً؟ وهل سوف يتم إلغاء ديون السودان الخارجية أو حتى جدولتها؟ وهل هذا القرار سيحدث تحولاً اقتصادياً في السودان فعلاً؟

لقد استبق الكونغرس الأمريكي صدور هذا القرار بثلاثة أيام، حيث أجاز مجلس النواب بأغلبية الثلثين، في يوم الجمعة ٢٠٢٠/١٢/١١، تشريعا يفرغ قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب من مضمونه، وهو التشريع المسمى "قانون التحول الديمقراطي والشفافية المالية في السودان لسنة ٢٠٢٠"، هذا التشريع الذي صدر في ١٦ قسما ملؤها الوصاية والصلف والعنجهية الأمريكية المعهودة، وقليل من ذر الرماد في العيون التي بها رمد لكي لا ترى الحقيقة، فبالرغم من أن التشريع يزعم أنه: "لدعم انتقال ديمقراطي بقيادة المدنيين"، إلا أنه يضع العقبات أمام الحكومة المدنية المرتبطة بالسفارة البريطانية ليمنع استفادتها من قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب! إذ إن هذا التشريع يفرض على الحكومة، على سبيل الوصاية، الاستمرار في الالتزام بحضارة الغرب الكافر الآسنة، والتي يكفي لفسادها أنها جعلت من هؤلاء الأوباش أوصياء على خير أمة أخرجت للناس، حيث يأمر التشريع حكومة السودان: "بخلق بيئة ديمقراطية، ونظام سياسي تعددي، وتعزيز حقوق الإنسان، والحرية الدينية، وتمكين المجتمع المدني؛ "جواسيس الأعداء"، وتشجيع دور المرأة في الحكومة والاقتصاد والمجتمع، ودعم الحريات الأساسية"، وهي العبارات نفسها التي سجلت حضوراً في كل دساتير السودان السابقة بما فيها الوثيقة الدستورية الحالية، فكانت ثمرة ذلك هذه الحالة من الوصاية الحالية!!

غير أن أبرز ما ورد في هذا التشريع، وأخطر ما احتواه، تصويره لقارئه أنه يستهدف قوات الأمن والمخابرات السودانية؛ والتي بحسب القسم الثاني من التشريع النقطة الرابعة تعني: "الجيش، والدعم السريع، والدفاع الشعبي، والشرطة، وجهاز المخابرات والأمن الوطني، والكيانات المتعلقة بمؤسسة الصناعات الحربية"، وذلك بالنص على أن: "وجوب سيطرة الحكومة المدنية على أموال وأصول قوات الأمن والمخابرات السودانية، وإدخال إنفاق قوات الأمن والمخابرات السودانية ضمن ميزانية الدولة برعاية وزير المالية، ووضع الأسهم المملوكة لقوات الأمن والمخابرات السودانية، تحت سلطان الحكومة المدنية وفق استثمارات قوات الأمن والمخابرات السودانية "الجيش والدعم السريع والأمن والشرطة" في تجارة الذهب والبترول..."، وبالرغم من ذلك فعندما ينص التشريع الأمريكي في القسم ٩ تحت عنوان: "دعم إلغاء الديون والمساعدات المالية الأخرى"، يجعل ذلك مشروطاً بتقرير يقدمه الرئيس الأمريكي للجان الكونغرس المختصة يسمى (شهادة)، أغلب بنودها تتعلق بخضوع قوات الأمن والمخابرات السودانية بالكامل للحكومة المدنية، حيث ورد في النقطة "ج" من القسم التاسع: "الشهادة، والمقصود منها هنا هو الشهادة التي يقدمها الرئيس للجان الكونغرس المختصة، والتي تفيد بأن حكومة السودان قد قامت باتخاذ خطوات واضحة لتحسين مستوى الشفافية المالية بما في ذلك: "تأسيس إشراف مدني على أموال وأرصدة قوات الأمن والمخابرات السودانية - تطوير ميزانية شفافة تشمل كل المنصرفات المتعلقة بقوات الأمن والمخابرات السودانية - تحديد كل مالكي الأسهم في كل شركات القطاعين العام والخاص، والتي تمتلكها أو تديرها قوات الأمن والمخابرات السودانية، ونقل كل تلك الأسهم إلى وزارة المالية - إنهاء أي اشتراك لقوات الأمن والمخابرات السودانية في أي تجارة غير مشروعة في مجال المعادن، بما في ذلك النفط والذهب" بالإضافة إلى تشكيل المجلس التشريعي".

هذه أبرز عناصر شهادة الرئيس الأمريكي للجان الكونغرس، والتي بموجبها يمكن أن يستفيد السودان من رفع اسمه من قائمة الإرهاب، حيث ورد في البند ٩ "ب": "يقوم وزير الخارجية ووزير الخزانة بالتواصل مع المؤسسات المالية الدولية، وجهات الدائنين الرسميين للدفع بحدوث اتفاق عن طريق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، لإعادة ترتيب، جدولة، أو إلغاء الديون السيادية على السودان بعد استلام لجان الكونغرس المختصة للشهادة المذكورة في الفقرة "ج"!! وبذلك أصبحت إمكانية استفادة السودان من قرار رفع اسمه من قائمة الإرهاب موقوفة على (شهادة) الرئيس الأمريكي، وهذه الشهادة نفسها موقوفة على سلوك قيادات الأمن والمخابرات السودانية (العسكر) وهم رجال أمريكا في الحكم، مما يفقد هذا القرار فاعليته في المسرح الدولي، ولن ينعكس على حكومة السودان بشيء ذي بال، لأن العسكر المدعومين تحت الطاولة لن يغيروا سلوكهم، ولن يخضعوا لتشريع "قانون الانتقال الديمقراطي في السودان والمحاسبة والشفافية لسنة ٢٠٢٠". وقد دشّن العسكر رفضهم للتشريع، حيث وجه رئيس أركان الجيش السوداني الفريق أول محمد عثمان الحسين انتقادات إلى مؤيدي التشريع الأمريكي، فقال لدى مخاطبته يوم الأربعاء ٢٠٢٠/١٢/١٦م تخريج دورات أكاديمية نميري العسكرية: "تظل القوات المسلحة محصنة وعصية على كيد الكائدين، حتى وإن عاقها بنو وطنها، واستعانوا بالأجنبي عليها، واستجلبوا لذلك التشريعات والقوانين من وراء البحار". (سودان تربيون).

والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي تُظهِر فيه أمريكا عداءها لقيادات العسكر إلا أن سلوكها يفضح كذبها، حيث صرح مسئول حكومي رفيع في واشنطن لسكاي نيوز عربية يوم الأربعاء ٢٠٢٠/١٢/١٦م قائلاً: "إن الإدارة الأمريكية ممثلة بوزارتي الدفاع والخارجية تجري محادثات مع الحكومة السودانية عبر ممثلين دبلوماسيين وعسكريين، وصلوا في الساعات الماضية إلى الخرطوم للتوقيع على اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة، قد تتضمن توفير عقود تسلح للجيش السوداني، إضافة إلى برامج تدريب تشمل زيارة ضباط سودانيين للولايات المتحدة، وإرسال مدربين أمريكيين إلى السودان، ولم يستبعد المسئول السماح لقوات أمريكية باستخدام تسهيلات عسكرية داخل السودان"!! لذلك فليس من المتوقع أن يؤثر قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب على اقتصاد السودان، إلا بقدر محدود للغاية بحيث لا يخل بالسيطرة الأمريكية ومصالحها في السودان.

أما بيان بعثة الاتحاد الأوروبي، ومطالبتها للحكومة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، فهو يعني الاستمرار في تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي برفع ما تبقى من دعم للسلع والخدمات لسحق المزيد من الفقراء، من أجل تهيئة البلاد لدخول الشركات الرأسمالية التي يسيل لعابها على ثروات البلاد الطائلة، لتدخل تحت لافتة الاستثمار، فتنهب الثروات، وتعري الخزينة العامة والسوق من النقد الأجنبي، وهو ما يفسر حديث طلائع الاستعمار؛ وزيرة المالية، ورئيس الوزراء عن أن القرار سيفتح المجال أمام الاستثمار.

إن الذي ينقلنا من دائرة الوصاية الخارجية، وسراب إرضاء الكافر المستعمر، ويجنب بلادنا ويلات الصراع الدولي بين قطبي الاستعمار القديم والحديث، هو إيصال الإسلام العظيم إلى سدة الحكم، بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، والتي أظل زمانها، فلتقم أخي المسلم لطاعة الله، فإن الطريق هو اتجاه واحد يفضي إلى عز الدنيا وحسن ثواب الآخرة ■

* عضو مجلس الولاية حزب التحرير في ولاية السودان

تونس الأزمة المتوارثة

الجزء الأول

بقلم: الأستاذ أحمد بن حسين – ولاية تونس

لا يجرفنا سيل الأحداث السياسية المتواترة والمعارك التي منها ما هو جانبي ومنها ما هو تافه ومنها ما يرتقي للنظر فضلا عن أمهات المعارك والقضايا الحقيقية التي فعلا لا بدّ أن يتداعى لها كل مخلص سياسيا كان أم خبيرا اقتصاديا أو مثقفا أو عالما أو عاميا مهتما بالشأن العام، وهي القضايا المهجورة والمهدورة، وهي التي وحدها دون سواها نتحرر ونغير المشهد السياسي لا في تونس بل في كل المنطقة بالمنطق الجيوسياسي كقضايا الحكم والاقتصاد والوحدة وقضية الفكر الرسالي إذ لا معنى لدولة بلا رسالة ولا تطلع لتحمل ما لديها لشعوب أخرى إن كانت ترى أن ما هي عليه فعلا هو طراز العيش الصحيح ونمط الحياة المجتمعي الذي يجب أن تكون عليه المجتمعات فتكتسب مناعة بعد عراقة التطبيق لتثمر وتنتج أعرافا هي أقوى سطوة على النفوس من القانون والدستور.

إن ما يحدث اليوم في تونس من أزمة سياسية حيث الكل يلعن الكل وحيث تلعن كل حكومة سابقتها، وأزمة اقتصادية خانقة أدّت إلى تدهور القدرة الشرائية وارتفاع رهيب في المديونية، وانخرام المالية العمولية ودولة أمام قرض استثنائي لم تتجرأ عليه أي حكومة من قبل، وطبعا هي خياراتهم التي فرضتها عليهم وجهة نظرهم في التعاطي مع الأحداث والأمور والأزمات، وهي الحل الوسط في حل المشاكل بحيث يرضى الجميع حكومة ومعارضة ومنظمات ومؤسسات دولية، سياسة الحل الوسط في إطار التبعية والالتزام بالاتفاقيات الخيانية الاستعمارية.

نعم إن كل ما يحدث هو تراكمات لعمالات وخيانات وفساد رهيب يعود لما قبل الاستعمار والحماية بل إلى دستور عهد الأمان، فعهد البايات الذين مثلوا رمز النزعة الاستقلالية عن الدولة العثمانية مع بناء علاقات قوية ومتميزة مع الأوروبيين تأثراً بما كان عليه العثمانيون حينها من تأثير تحت وطأة الدعوات المشبوهة للإصلاح التي رافقت الثورة الصناعية في أوروبا حيث كان الأعداء ودول الكفر يتربصون الدوائر ويتحينون الفرص للدخول على الخط وتغذية النزعات الانفصالية عن الباب العالي تحت عنوان الإصلاح والتحضر والتمدن والحكم باسم الشعوب.

١- حكم أحمد باي ومحمد باي (١٨٣٧ - ١٨٥٩):

بدأ هؤلاء بما أسموه الإصلاحات (وما أشبه اليوم بالأمس!) واختاروا التقرب من الأوروبيين وقاموا بتحديث التعليم والجيش وجلب الكثير من الأساتذة الأوروبيين يدرسون في الجامعات التونسية حيث انبهر أحمد باي عند زيارته فرنسا سنة ١٨٤٦ بقصر فرساي، وما إن عاد حتى أمر ببناء قصر باردو الذي كلّف الدولة الكثير الكثير كما اشترى من الإنجليز والفرنسيين أسلحة مع أنها كانت غير صالحة للاستعمال إلا أن هذا الباي دفع لهم الكثير، كما استدعى مدرسين ومستشارين أوروبيين في الجيش فاستغل هؤلاء هذه المواقع كي يقوموا بأعمال التجسس والتدخل في شؤون الإيالة التونسية.

وبالتالي كانت هذه الإصلاحات مع غيرها في مجال العسكرية والجيش النظامي والفلاحة التي دمرها البايات حيث أعطوا امتيازات رهيبة للأوروبيين على حساب الفلاحة المحلية والفلاحين المحليين بحيث اكتسحت البضاعة الأوروبية تونس لنجد أنفسنا أمام ركود الإنتاج في الإيالة غير مسبوق ودفع بالبلاد لمزيد من الضرائب لأن حجم (الإصلاحات) كان كبيرا مع فساد رهيب في الوزراء والمسؤولين.

ثم جاء محمد باي (١٨٥٥ -١٨٥٩) الذي أصلح القليل واهتم بالفلاحة وخفف الضرائب ولكن هيأ وصنع في عهده دستور الأمان الذي صدر وقرئت بنوده في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٧ والذي أعطى امتيازات رهيبة للأجانب وجعلت لهم محاكم خاصة وسمحت لهم بصناعات كثيرة كما كفلت لهم حرية الاعتقاد، هذا الدستور الذي كان نتيجة تطاول يهودي على دين الإسلام وقرار إعدامه فتدخلت فرنسا وإنجلترا وضغطا على الباي لاستصدار قانون يمنع هذا ويكفل حماية غير المسلمين بل وذهبا إلى التلويح بالتدخل العسكري لو تم إعدام اليهودي الذي أهان دين الإسلام وأمة الإسلام، إن هذا العهد جعل تونس ملاذا للاقتصاد الأوروبي حيث حصل قنصل فرنسا على امتياز مد خطوط التلغراف وإصلاح أقنية قرطاج لسقي تونس وحلق الوادي!

ونظرا للديون التي دُفعت لها البلاد دفعا مع فساد في البايات والوزراء وتقربهم من الجانب الأوروبي وانفصالهم عن الدولة العثمانية التي لم يبق لها ولاء غير الضرائب وسك العملة باسم الخليفة والاستجابة لفرمانات التزكية والتعيين مع دعاء على منابر الجمعة فكان فقط ولاءً روحياً ولكن الولاء السياسي كان مائلا تماما للأوروبيين، نظرا لكل تلك الديون لجأت الإيالة التونسية حينها وتحديدا سنة ١٨٦٣م عن طريق وزير ماليتها مصطفى خزندار إلى الاقتراض من الشركات الفرنسية والإنجليزية قرضا يزيد على ٣٩ مليون فرنك بفائض يقدّر بـ٧٪ حيث التزم البايات بدفع ٤,٢ مليون فرنك سنويا مدة ١٥ سنة ليرتفع مجموع الديون إلى ٦٥,٥ مليون فرنك بسبب نهب مصطفى خزندار للباقي! علما وأن خزندار حاول الاستدانة أيضا من بنك روتشيلد ولكن طلبه قوبل بالإهمال ولم يجد له صدى.

وبالنظر لهذه الأوضاع قام خير الدين باشا بفتح تحقيق ليتبيّن حجم تلاعب خزندار وسرقته لأموال الدولة حيث طلب هذا الأخير بعد كشفه أي خزندار طلب الحماية من قنصل فرنسا الذي رفض بدوره حمايته وفي النهاية اضطر خزندار لمصالحة الحكومة التونسية التي غرمته بـ٣٥ مليون فرنك، وتسلم بعده خير الدين الوزارة بديْن يبلغ ١٢٥ مليون فرنك وربا يبلغ ٥٪ وهو ما أدّى إلى ظهور لجنة دولية لتشرف على المالية في تونس سنة ١٨٦٩.

١٨٦٩: اللجنة المالية الدولية والبدء في إعداء أول ميزانية:

صدر القانون المنظم لهذه اللجنة سنة ١٨٧٠ وهي لجنة تتكون من جهاز تنفيذي يتكون من تونسييْن ومتفقد فرنسي وجهاز رقابي يتكون من فرنسييْن وإنجليزييْن وإيطالييْن تراقب عمل اللجنة التنفيذية واستمر عمل هذه اللجنة وإشرافها على الوضع المالي حتى سنة ١٨٨٤م. وحتى لا نطيل تميزت هذه الفترة بصراع كبير بين الشركات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية للحصول على المشاريع مع الامتيازات كمشاريع مد الطرقات بين المدن، واللافت للنظر أن اللجنة كانت تراقب جبي الضرائب التي أصبحت هي الجزء الرئيس في ميزانية الدولة لتسدّد بها الديون لفائض رهيب وبالتالي كان الأوروبيون يأخذون الضرائب بفوائض ربوية رهيبة من الناس ليعطوها لشركاتهم وتحت إشرافهم والمنفذون هم حكّام الإيالة التونسية!

وللحديث بقية في الجزء الثاني الذي سنحدثكم فيه عن عهد محمد الصادق باي الذي التزم بدستور عهد الأمان وما أعطاه من امتيازات للأجانب كحق امتلاك الأراضي بكل حرية وهو الباي الذي بنى الكنائس وأقام تماثيل للقديسين وأنشأ المدارس الأجنبية وبالتالي عزز الوجود الأوروبي وبعدها الحماية فالاستعمار بعجالة. ثم دولة الاستقلال والمنوال الاقتصادي المتبع حتى عهد بن علي والاتفاقيات الذي أبرمها والتي باع بها البلد بلا ثمن للأوروبي ثم الثورة. وأحاول في كل ذلك أن أسلط الضوء على المعطى الاقتصادي لنقف على حقيقة أن الأزمة قديمة متراكمة جعلها الحكام قانونا ليصبح القانون فشلا بل عجزا يحكموننا به ■

يا أهل السودان:

التغيير الحقيقي يكون بالإسلام

وليس على أساس الرأسمالية التي أفقرتكم ونهبت ثرواتكم!

مع مرور عامين على انطلاق الشرارة الأولى لحراك الشباب في السودان ضد الظلم والفساد، أكد المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية السودان في بيان صحفي: أن أحوال الناس انتقلت من سيئ إلى أسوأ، لأن الذي تغير هم الأشخاص الذي يحكمون، أما النظام فهو النظام نفسه والقوانين نفسها. ومع بدء الدعوات للخروج في الذكرى الثانية للحراك، يوم السبت الماضي، شدد البيان على: أن الإطار الصحيح للخروج هو المطالبة بتغيير النظام الرأسمالي، الذي أفقر العباد وأضاع البلاد، وصار الحكام تبعاً للغرب الكافر المستعمر، ينفذون مؤامراته، وينشغلون بإرضائه ولو على حساب الدواء والغذاء لشعوبهم. وختم البيان مؤكدا: على أن التغيير الحقيقي لا يكون بتغيير الأشخاص، وأخذ الأنظمة والأحكام والقوانين من العدو؛ الغرب الكافر المستعمر، بل إن التغيير الحقيقي يكون بتغيير الفكرة السياسية الحاكمة، بجعلها على أساس عقيدة الأمة؛ الإسلام العظيم، تطبقها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.